

(محرر)
نزار عجلان



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ١٥ محرم سنة ١٣٩٢ هـ . الموافق ١ آذار سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٤٩

الفهرس

صفحة		
٣٧٨	نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢	نظام تعيين مكان الإقامة
٣٧٩	نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢	نظام اليانصيب الخيري
٣٨٢	نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢	نظام الاجازات التربوية
٣٨٦	نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢	نظام التنظيم الاداري في مكاتب مديريات التربية والتعليم في المحافظات والالوية
٣٩١	نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢	نظام علاوة الانتقال والسفر لموظفي المؤسسة البحرية لبناء العقبة
٣٩٤	نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢	نظام صندوق الادخار لموظفي المؤسسة البحرية لبناء العقبة
٣٩٦	نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام الاوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية
٤٠٠	نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني
٤٠١	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام بدل خدمات الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة
٤٠٢	قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٢	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٤٠٤	اعلان بطلان قانون صادر عن رئيس الوزراء	
٤٠٤	اعلان بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور صادر عن رئيس الوزراء	

هكذا من أهل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢

نظام تعيين مكان الإقامة

صادر بالاستناد للمادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

٥٥٥٥٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تعيين مكان الإقامة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - على كل شخص (او ممثله) يشغل ملكه او يؤجره قبل نفاذ هذا النظام سواء اكان الملك موجرا للسكن او لاغراض اخرى ان يزود مخفر الامن الذي يتبع اليه العقار عن مكان اقامته او هوية المستأجر خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا النظام .
- المادة ٣ - على كل شخص او ممثله يشغل ملكه او يؤجره بعد نفاذ هذا النظام ان يزود مخفر الامن الذي يتبع اليه العقار عن مكان اقامته او هوية المستأجر خلال ثلاثة ايام من تاريخ الاشغال .
- المادة ٤ - يترتب على المالك القيام بالاعخبار على النحو الوارد بالمادتين السابقتين في حالة اخلاء العقار .
- المادة ٥ - يتم الاخبار على النموذج المعد من وزارة الداخلية لهذا الغرض على ان يعتبر هذا النموذج جزءا من النظام .
- المادة ٦ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا او بغرامة لا تتجاوز (٥٠) خمسين دينارا .

١٩٧٢/٢/٢

أخمين بطلال

وزير دولة اميل الهوري	وزير الخارجية عبدالله صلاح	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد الوردي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مازن العجلوني	وزير العدل فواز الروسان
وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير المالية والتخطيط البس المعسر	وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاروقاف والدور والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرحان

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢

نظام اليانصيب الخيري

الصادر بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥

٥٥٥٥٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اليانصيب الخيري لعام ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - للاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الاردن حق اصدار اليانصيب الخيري وفق احكام هذا النظام .
- المادة ٣ - أ - تخصص حصيلة هذا اليانصيب للاتفاق على الوجوه الخيرية التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعيات الخيرية المنضمة اليه .
ب - يتم الصرف من هذه الحصيلة بقرار من المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية :
- المادة ٤ - يجري اصدار اليانصيب الخيري دوريا مرة كل شهر بعد ٥٠ ألف بطاقة ثمن كل بطاقة ٢٥٠ فلسا وثمان نصف البطاقة ١٢٥ فلسا .
- المادة ٥ - أ - يجري السحب شهريا علنا بواسطة دوالب خاصة مرقمة محظورة استعمالها غير سحبيات هذا اليانصيب الخيري .
ب - تعلق النتائج بواسطة وسائل الاعلان التي يختارها المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية .
- المادة ٦ - تخصص جوائز لكل سحب مقدارها ١٦٥٥ ديناراً على النحو التالي :

الجوائز	العدد	التمن	المجموع
الاولى	١	١٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠٠ ٠٠٠
الثانية	١	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
الثالثة	١	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
الرابعة	٢	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
الخامسة	٤	٥٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
السادسة	٥	٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠
السابعة	١٠	١٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
الثامنة	٢٠	٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
التاسعة	١٠٠	٢ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠

هكذا من الله

الجوائز	العدد	التمن	المجموع
		فلس دينار	فلس دينار
العاشرة	١٠٠٠	١ ٠٠٠	١٠٠٠ ٠٠٠
الحادية عشرة	٥٠٠٠	٢٥٠	١٢٥٠ ٠٠٠
الثانية عشرة	١٠	٢ ٥٠٠	٢٥ ٠٠٠
ترسيات الجائزة الاولى	١٠	١٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
» الثانية	١٠	٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
» الثالثة	١٠	٢ ٥٠٠	٢٥ ٠٠٠
» الرابعة	٢٠	١ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
» الخامسة	٤٠	٥٠٠	٢٠ ٠٠٠
	المجموع		٥١٦٥ ٠٠٠

المادة ٧ - تخصص عمولة بنسبة ٢٠٪ من حصيلة البطاقات المبيعة لتمهيد التوزيع ويسري هذا الحكم على الجمعيات الخيرية التي تساهم في بيع البطاقات .

المادة ٨ - تتضمن كل بطاقة من بطاقات الانصيب الخيري البيانات التالية :

- ١ - اسم الانصيب والغاية من اصداره .
- ٢ - ثمن البطاقة .
- ٣ - رقم البطاقة المتسلسل .
- ٤ - تاريخ الاصدار والسحب ورقم الاصدار .
- ٥ - مكان السحب .
- ٦ - توقيع رئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وامين صندوقه .
- ٧ - رسم او صورة من واقع الحياة الخيرية الاردنية .
- ٨ - فئة الجوائز ومقدارها .

المادة ٩ - تؤلف لجنة الاشراف على عمليات الاصدار والسحب من عضوين من المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية ومن الأعضاء الاستشاريين لوزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والترية والتعليم .

المادة ١٠ - تنظم اللجنة تقريراً بكل سحب وتنظم كشفاً بالحساب ترسل منه نسخة الى كل من وزيري الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية .

المادة ١١ - يجري دفع قيمة الجوائز لاصحابها خلال خمسة عشر يوماً من اعلان النتائج .

المادة ١٢ - تلغى الجوائز الرابعة اذا لم يتسلمها اصحابها خلال ثلاثة اشهر من اعلان النتائج وتصبح من حق الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

المادة ١٣ - يمنع الترخيص لاية هيئة غير الاتحاد العام للجمعيات الخيرية لاصدار انصيب خيري في الاردن بعد صدور هذا النظام .

أحمد بن طلال

١٩٧٢/٢/٥

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الاتشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون	وزير
والسياحة والآثار	لشؤون البلدية والقروية	رئاسة الوزراء	العدل
عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	مازن العجلوني	فواز الروسان
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبد الله
وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون	وزير الزراعة
اليس المشر	محمد الفرسان	مصطفى دودين	اسحق الفرسان

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢

نظام الاجازات التربوية

صادر بموجب المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

∞∞∞∞

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الاجازات التربوية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
الوكيل	وكيل وزارة التربية والتعليم
الاجازة التربوية	وهي التصريح الذي يخول صاحبه بممارسة مهنة التعليم او ادارة المؤسسات التعليمية او بممارسة التوجيه التربوي او الارشاد التربوي او الادارة التربوية .
الاجازة المؤقتة	وهي التصريح المؤقت الذي يخول الشخص لان يقوم بعمل تربوي للضرورة لحين حصوله على الاجازة التربوية .
المساق	هو المقرر الدراسي في مبحث من المباحث لمدة فصل دراسي ويخصص له عدد معين عن الساعات المعتمدة .
الساعات المعتمدة	هي ما يعادل (١٦) ساعة صفية والتي تتطلب من الطالب ضعف هذا العدد من الساعات للدراسة واعداد الابحاث والتقارير ، وغير ذلك من الامور المتعلقة بمادة المساق .

اللجنة
لجنة الاجازات التربوية المشكلة بموجب هذا النظام .

المادة ٣- أ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة الاجازات التربوية مكونة من الوكيل رئيساً ومدير التأهيل ورئيس قسم الاجازات التربوية ومدير معهد التأهيل التربوي ورئيس قسم معادلة الشهادات ورئيس قسم التربية وعلم النفس في الجامعة الاردنية اعضاء تكون مهمتها اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالاجازات

ب- يكون رئيس قسم الاجازات التربوية سكرتيراً للجنة .

ج- يصبح اجتماع اللجنة قانونياً اذا بلغ عدد الاعضاء اكثر من النصف .

د - تتخذ قرارات اللجنة بالاغلبية المطلقة .

المادة ٤- تمنح الاجازات التربوية بقرار من اللجنة بحسب النماذج المقررة كما يلي :

أ - اجازات التعليم :

- ١ - تمنح الاجازة في التعليم في رياض الاطفال والمرحلة الالزامية للمعلمين الذين يحملون كحد ادنى شهادة الدراسة الثانوية العامة بالاضافة الى دراسة سنتين تشمل الثقافة العامة والخاصة والتربية المسلكية او ما يعادل هذه الدراسة .
- ٢ - تمنح الاجازة في التعليم في المرحلة الثانوية للمعلمين الذين يحملون الشهادة الجامعية الاولى (بكالوريوس او ليسانس او ما يعادلها) بالاضافة الى دراسة التربية المسلكية لمدة سنة واحدة او ما يعادلها من دورات في التربية المسلكية .
- ٣ - تمنح الاجازة في التعليم في معاهد المعلمين للذين يحملون شهادة تخصص جامعية (ماجستير او دبلوم تخصص او ما يعادلها) .

ب - اجازات الادارة المدرسية :

- ١ - تمنح اجازة الادارة المدرسية في رياض الاطفال والمرحلة الالزامية للذين يحملون اجازة التعليم فيها ومارسوا مهنة التعليم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات واكملوا بنجاح دراسة مساقات في التربية لا يقل مجموع ساعاتها المعتمدة عن ١٦ ساعة او ما يعادلها بحيث يكون من ضمنها مساقات في الادارة التربوية والتوجيه والارشاد التربوي تناسب هاتين المرحلتين .
- ٢ - تمنح اجازة الادارة المدرسية للمرحلة الثانوية للذين يحملون اجازات التعليم فيها ومارسوا مهنة التعليم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات واكملوا بنجاح دراسة مساقات في التربية لا يقل مجموع ساعاتها المعتمدة عن ١٦ ساعة معتمدة بحيث يكون من ضمنها مساقات في الادارة التربوية والتوجيه والارشاد التربوي تناسب هذه المرحلة .
- ٣ - تمنح اجازة ادارة معاهد المعلمين الذين يحملون اجازة التعليم فيها ومارسوا مهنة التعليم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات واكملوا بنجاح دراسة مساقات في التربية لا يقل مجموع ساعاتها المعتمدة عن ١٦ ساعة معتمدة او ما يعادلها بحيث يكون من ضمنها مساقات في الادارة التربوية والتوجيه والارشاد التربوي تناسب هذه المرحلة .

ج - اجازات التوجيه التربوي :

تمنح اجازة التوجيه التربوي للذين اكملوا المتطلبات التالية :-

- ١ - الشهادة الجامعية الاولى كحد ادنى
- ٢ - الاجازة التربوية
- ٣ - ممارسة التعليم لمدة لا تقل عن اربع سنوات
- ٤ - النجاح في دراسة مساقات في التربية لا يقل مجموع ساعاتها المعتمدة عن ١٦ ساعة معتمدة او ما يعادلها بحيث يكون من ضمنها مساقات في التوجيه والارشاد التربوي والادارة التربوية تناسب متطلبات عملية التوجيه ؛

هكذا من التأهيل

د - اجازة الارشاد التربوي :

تمنح اجازة الارشاد التربوي للذين يكملون المتطلبات التالية :-

- ١ - الشهادة الجامعية الاولى كحد ادنى
- ٢ - الاجازة التربوية
- ٣ - ممارسة التعاميم لمدة لا تقل عن خمس سنوات
- ٤ - النجاح في دراسة مساقات في علم النفس والارشاد التربوي بحيث لا يقل مجموع ساعاتها المعتمدة عن (٣٢) ساعة .

هـ - اجازة الادارة التربوية :

تمنح اجازة الادارة التربوية للذين يكملون المتطلبات التالية :-

- ١ - الشهادة الجامعية الاولى كحد ادنى
- ٢ - الاجازة التربوية
- ٣ - اجازة في الادارة المدرسية
- ٤ - النجاح في دراسة مساقات في التربية بحيث لا يقل مجموع ساعاتها المعتمدة عن ١٦ ساعة معتمدة بحيث يكون من ضمنها مساقات في الادارة التربوية والتوجيه والارشاد التربوي .

المادة ٥ - عند منح الاجازة التربوية تنظر اللجنة في المساقات التربوية التي كان قد درسها طالب الاجازة وذلك من اجل احتساب ماله علاقة منها بمتطلبات الاجازة المطلوبة .

المادة ٦ - يعتبر المحاز لتعليم او الادارة المدرسية في مرحلة ما مجازا في المرحلة الادنى منها .

المادة ٧ - لجنة معادلة الشهادات في الوزارة هي المرجع في تحديد مستوى الشهادات العلمية التي تبرز من اجل الحصول على الاجازات التربوية وذلك وفقا لنظام معادلة الشهادات المعمول به .

المادة ٨ - يستوفي اجر مقداره دينار واحد لقاء منح كل اجازة تربوية ويستوفي اجر مقداره (٢٥٠) فلسا لقاء الحصول على تصديق بمجازة الاجازة .

المادة ٩ - يحتفظ بالاجور المستوفاة كامانات لدى وزارة المالية للاتفاق على التأهيل والتدريب في الوزارة حسب الاصول المالية :

المادة ١٠ - يجوز اصدار اجازات مؤقتة صالحة لمدة سنتين ويجري تجديدها كل سنتين الى ان يصبح بإمكان حاملها الحصول على الاجازة بمقتضى المؤهلات المطلوبة . وتمنح مع مراعاة المادة (٢٢) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ للمعلمين الذين لا يحملون المؤهلات المذكورة في المادة (٤) من هذا النظام وتقتضي الضرورة استخدامهم .

المادة ١١ - الاشخاص العاملون في وزارة التربية والتعليم الذين تتطلب اعمالهم اجازة تربوية وقد مضى على خدمتهم في هذه الوزارة مدة تزيد على خمس عشرة سنة عند تاريخ نفاذ هذا النظام بمنحون الاجازات التالية :-

- ١ - اجازة الادارة المدرسية في المرحلة الالزامية لمن يحملون شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها .
- ٢ - اجازة الادارة المدرسية في المرحلة الثانوية لمن يحملون شهادة معاهد المعلمين او ما يعادلها .
- ٣ - اجازة التوجيه التربوي او الارشاد التربوي او الادارة التربوية حسب طبيعة العمل - لمن يعملون الشهادة الجامعية الاولى (بكالوريوس او ليسانس او ما يعادلها) .

المادة ١٢ - تحدد الوزارة بتعليمات خاصة المساقات المقررة لكل اجازة تربوية ومكونات منهاج هذه المساقات .

المادة ١٣ - يلغى (نظام اجازات التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥) على ان تعتبر الاجازات الصادرة بمقتضاها كأنها صدرت بمقتضى هذا النظام .

أحمد بن طلال

١٩٧٢/٢/٥

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد الازوي
اميل الغوري	عبد الله صالح	صبيحي امين عمرو	
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هازن المعجلوني	وزير العمالية فواز الروسان
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحباشة	محمد خلف	عمر عبد الله
وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والارواق والشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرحان
انيس المعشر	محمد الفرحان		

نحى الحسين لله ملكا والملكة للدراسة والتميز

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/٥
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

نظام التنظيم الإداري في مكاتب مديريات التربية والتعليم في المحافظات والالوية

صادر بموجب المواد ٧٨ و ٨٠ و ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الإداري في مكاتب مديريات التربية والتعليم في المحافظات والالوية) لسنة (١٩٧٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية حجما وردت في هذا النظام الماني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الوزارة	وزارة التربية والتعليم .
الوزير	وزير التربية والتعليم .
الوكيل	وكيل وزارة التربية والتعليم .
المديرية	مديرية التربية والتعليم في المحافظة او اللواء .
المدير	مدير التربية والتعليم في المحافظة او اللواء .
الاجنحة	لجنة التربية والتعليم في المحافظة او اللواء .

المادة ٣ - يتكون مكتب المديرية من :

- أ - مدير مسؤول امام الوكيل مباشرة عن شؤون التربية والتعليم في المحافظة / اللواء .
- ب - مساعد فني للمدير ويشرف على الاقسام التالية وينظم اعمالها :

- ١ - التوجيه والتدريب
- ٢ - التعليم العام
- ٣ - التعليم الخاص
- ٤ - الوسائل التعليمية
- ٥ - مكافحة الامية وتعليم الكبار
- ٦ - الارشاد النفسي والاجتماعي
- ٧ - النشاط المدرسي

ج - مساعد اداري للمدير ويشرف على الاقسام التالية وينظم اعمالها :

- ١ - الاحصاء والتخطيط .
- ٢ - الابنية المدرسية وبلجان التربية والتعليم المحلية .
- ٣ - المحاسبة
- ٤ - الاوازم
- ٥ - شؤون الموظفين
- ٦ - الصحة والتغذية المدرسية
- ٧ - الامتحانات

د - رئيس ديوان يتولى تنسيق العمل بين مختلف اقسام المديرية ويساعد المدير في متابعة ايجاز كافة اعمالها كما يشرف على اعمال القلم والطباعة والنسخ والاذنة والمواصلات والهاتف والاستعلامات في مكتب المديرية .

المادة ٤ - تناط بالمديرية مسؤوليات التعليم ورفع مستواه في المؤسسات التعليمية في المحافظة او اللواء تنفيذ الاحكام القوانين والانظمة والتعليمات وفي ضوء السياسة والخطط التربوية التي تضعها الوزارة .

المادة ٥ - يكون المساعد الفني مسؤولا امام المدير وتكون مهامه الاساسية ما يلي :

- أ - تقديم النصح والمشورة من ناحية فنية الى جميع المعلمين والمعلمات وتنفيذ الخطط التي تضعها الوزارة للتدريب والتأهيل .
- ب - التعاون مع مختلف الاقسام لاعداد تشكيلات المدارس الحكومية ومعرفة التخصصات المطلوبة من المعلمين ومعالجة القضايا التي تتعلق بالطلبة .
- ج - الاشراف على التعليم في المدارس الخاصة والتأكد من مراعاة تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بها .
- د - اعداد واستخدام كافة الوسائل المعينة لعملية التربية والتعليم من مكنتات ومختبرات ووسائل ايضاح وتلفزيون واذاعة وغير ذلك .
- هـ - تنفيذ الخطط المتعلقة بمحو الامية وتعليم الكبار .
- و - وقاية الطلبة من الوقوع في المشكلات النفسية والاجتماعية ومساعدتهم على حلها عن طريق الارشاد النفسي والاجتماعي .
- ز - الاشراف على النشاط المدرسي بكافة صوره (الكشفية والرياضي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك) .

المادة ٦ - يكون المساعد الاداري مسؤولا امام المدير وتكون مهامه الرئيسية ما يلي :

- أ - جمع واعداد الاحصاءات التربوية للمحافظة او اللواء وتزويد الوزارة بكل ما تطلبه منها والتعاون مع اقسام المديرية الاخرى في اعداد الخطط التربوية للمحافظة او اللواء .
- ب - متابعة القضايا والمعاملات المتعلقة بالابنية المدرسية وصيانتها وبلجان التربية والتعليم المحلية .

هكذا من المأهول

- ج - الاشراف على المعاملات المالية في المحافظة او اللواء ومتابعة تنفيذها .
 د - التعرف على حاجات المدارس من الاثاث والكتب والمواد الاخرى والعمل على تأمينها وتوزيعها والاشراف على المعاملات المتعلقة بها .
 هـ - الاشراف على تنظيم واعداد السجلات والملفات الخاصة بالموظفين والمعلمين والمستخدمين في المديرية ومتابعة معاملاتهم وقضاياهم .
 و - الاشراف على الخدمات الصحية وعلى التغذية في المدارس .
 ز - الاشراف على تنفيذ التعليمات التي ترد من الوزارة فسيما يتعلق بالامتحانات المدرسية والعامية وحفظ جداول العلامات وتصديق وثائقها .

المادة ٧ - أ - يرأس كل قسم موظف مسؤول امام المساعد المختص ، ويمكن ان يعهد الى رئيس واحد الاشراف على اكثر من قسم واحد في الوقت نفسه في ضوء حجم العمل على ان تكون هذه الاقسام تابعة لمساعد واحد .

ب - للمدير ان يكلف اي موظف او مستخدم في المديرية بالعمل في اي قسم فيها غير القسم الذي يعمل فيه اذا اقتضت ذلك ظروف العمل .

المادة ٨ - أ - تشكل في المديرية لجنة تسمى لجنة التربية والتعليم في المحافظة او اللواء من :

- ١ - المدير رئيسا
- ٢ - المساعد الاداري عضوا
- ٣ - المساعد الفني
- ٤ - احد رؤساء الاقسام التابعة للمساعد الفني عضو او ينتخبه رؤساء الاقسام الفنية سنويا .
- ٥ - احد رؤساء الاقسام التابعة للمساعد الاداري عضوا وينتخبه رؤساء الاقسام الادارية سنويا .
- ٦ - موجهين تربويين عضوين ينتخبهما الموجهون التربويون في المديرية سنويا .

- ب - يتولى رئيس الديوان سكرتيرية اللجنة .
 ج - ينوب عن الرئيس في حالة غيابه المساعد الاعلى درجة .
 د - يكون اجتماع اللجنة قانونيا بحضور (٥) من اعضائها على الاقل وتتخذ قراراتها باغلبية اربعة اصوات . ويجوز دعوة اي موظف للاشتراك في مناقشات اللجنة لابتداء رأيه حسب الحاجة دون ان يكون له حق التصويت .
 هـ - يكون اجتماع اللجنة دوريا كل اسبوع ويمكن ان تجتمع اكثر من مرة في الاسبوع اذا اقتضت الضرورة ذلك .
 و - تقوم اللجنة بالمهام التالية :

- ١ - اعداد التشكيلات المدرسية السنوية لرفعها الى الوزارة لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .
- ٢ - أ - وضع اسس سليمة مقمنة لنقل المعلمين والمستخدمين من مكان الى آخر في المحافظة او اللواء في ضوء الصلاحيات المخولة للمدير بتفويض من الوزير او الوكيل بموجب احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ويجوز للوزير او الوكيل نقض اي قرار نقل .

- ب - تنسيق نقل الموظفين والمعلمين والمستخدمين بين المحافظات والالوية بالاتفاق بين المديرين في تلك المحافظات والالوية وبموافقة الوزير .
 ج - التنسيق الى الوزارة بنقل الموظفين من المكتب واليه .
 ٣ - معالجة المسائل العامة المتعلقة بالتربية والتعليم في المحافظة او اللواء .
 ٤ - دراسة قرارات مجالس المعلمين بالنسبة لنتائج الطلبة المدرسية السنوية .
 ٥ - دراسة القضايا التي يرى المدير او اثنان من اعضاء اللجنة احوالها اليها .

المادة ٩ - تضع الوزارة تعليمات تتضمن وصفا تفصيليا لمهام اقسام واجهزة المديرية في ضوء ما جاء في هذا النظام

أحمد بن طلال

١٩٧٢/٢/٥

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
اميل الغوري	عبدالله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عودة	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مازن العجاوني	وزير العدلية فواز الروسان
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبدالله
وزير المالية والنقل الدين المعشر	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاشغال والشؤون والمقنسات الاسلامية
	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان

هكذا من أهول

نحسب الله الملك للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢ ،

نأمر بوضع النظامين التاليين :

١ - نظام علاوة الانتقال والسفر لموظفي المؤسسة البحرية لميناء العقبة لسنة ١٩٧٢ .

٢ - نظام صندوق الادخار لموظفي المؤسسة البحرية لميناء العقبة لسنة ١٩٧٢ .

١٩٧٢/٢/٢

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	وزير الخارجية عبدالله صلاح	وزير دولة اميل الغوري
وزير الدولة العدل فواز الروسان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مازن العجلوني	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده
وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة
وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير المالية والنقل انيس الماشر

هكذا من المأهول

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢

نظام عمارة الانتقال والسفر لموظفي المؤسسة البحرية لميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون المؤسسة البحرية لميناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوة الانتقال والسفر لموظفي المؤسسة البحرية لميناء العقبة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
المؤسسة	المؤسسة البحرية لميناء العقبة
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة
المدير	مدير عام المؤسسة
الموظف	كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة ادرجة في جدول تشكيلات المؤسسة ولا يشمل ذلك العامل الذي يعين بصورة مؤقتة بأجر يومي او بموجب عقد .
عائلة الموظف	زوجته او زوجاته واولاده الذين لا تتجاوز اعمارهم الثامنة عشر وبناته غير المتزوجات والارامل .
الايلة	الفترة الزمنية التي تقع ما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة صباحاً من كل يوم والتي يقضيها الموظف في المبيت خارج مركز عمله الرئيسي .

المادة ٣ - يقسم المشمولون بأحكام هذا النظام الى ثلاث فئات :

الفئة الاولى	رئيس واعضاء المجلس والمدير
الفئة الثانية	موظفوا الصنف الاول
الفئة الثالثة	موظفوا الصنف الثاني والثالث

المادة ٤ - أ - تصرف للموظف عند تعيينه لأول مرة اجور انتقاله مع افراد عائلته ونقل امتعتهم من مقر اقامته الى مركز عمله كما يلي : -

للركاب	للائحة والامتنعة
١ - موظفو الفئة الاولى	سيارة شحن حمولة ١٥ طن
٢ - موظفو الفئة الثانية	سيارة شحن حمولة ١٠ طن
٣ - موظفو الفئة الثالثة	سيارة شحن حمولة ٧ طن

ب - يصرف للموظف الذي يكلف بأداء مهمة من قبل المؤسسة داخل المملكة خارج المدينة التي يقع فيها

مركز عمله اجور الركوب التالية : -

الفئة الاولى	سيارة كاملة
الفئة الثانية	سيارة كاملة
الفئة الثالثة	مقعد واحد

ج - لا تصرف هذه الاجور للموظف الذي تشمله نصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا النظام .

د - في حالة وفاة الموظف تصرف لعائلته :

١ - اجور نقل جثمانه الى المكان الذي تختاره العائلة داخل المملكة .

٢ - تصرف لافراد أسرته اجور النقل الى المكان الذي تختاره داخل المملكة .

المادة ٥ - تصرف للموظف الذي يكلف بمهمة من قبل المؤسسة عن كل ليلة يقضيها خارج مركز عمله المساومات التالية :-

فلس	دينار
أ - داخل المملكة :	
الفئة الاولى	٣
الفئة الثانية	٢
الفئة الثالثة	١

وتضاف نسبة مقدارها ٥٠٪ من المياومات التي تصرف في عمان او القدس او رام الله او العقبة .

ب - خارج المملكة :

دول الخليج العربي	الكويت / المملكة العربية	امريكا	البلدان
السعودية / اوروبا	اليابان	الآخري	
دينار	دينار	دينار	
الفئة الاولى	١٢	١٥	١٠
الفئة الثانية	١٠	١٢	٨
الفئة الثالثة	٨	١٠	٦

المادة ٦ - أ - تصرف للموظف الوارد ذكره في المادة الخامسة السابقة المياومات اللازمة لمدة لا تزيد عن خمس عشرة ليلة واذا زادت عن ذلك فيصرف له نصف العلاوة المذكورة .

ب - اذا اوفد احد الموظفين الى خارج المملكة بدعوة رسمية من الحكومات او المؤسسات او الهيئات الاجنبية وتكلفت هذه النفقات الموفد كلياً استحق مياومة مقدارها ٤٠٪ من المياومات المنصوص عاها في المادة الخامسة من هذا النظام .

ج - تصرف للموظف الموفد بمهمة من قبل المؤسسة خارج المملكة مبلغ ثلاثة دنانير يومياً لتغطية نفقات النقل داخل البلدة التي يكون فيها بالإضافة الى المياومات الواردة في الفقرة (ب) من المادة الخامسة .

المادة ٧ - يصرف للمدير علاوة اقتناء سيارة عشرين ديناراً في الشهر شريطة ان تكون السيارة مسجلة باسمه شخصياً وان لا توضع اي سيارة للمؤسسة تحت تصرفه .

المادة ٨ - للمجلس ان يقرر تخصيص علاوة شهرية لا تزيد على عشرة دنانير لموظفي الفئة الثانية الذي يقتني سيارة خاصة ويرى المجلس بناء على تنسيب المدير بأن طبيعة عمله تقتضي اقتناء هذه السيارة على ان تكون مسجلة باسمه شخصياً وتستخدم في تأدية واجبات وظيفته .

المادة ٩ - يصرف للموظف الذي تسري عليه احكام المادتين (٧ ، ٨) من هذا النظام اجور كيلو مترية عن سفراته في مهام تكلفه بها المؤسسة خارج المدينة التي يقع فيها مركز عمله مبلغ عشرين فلساً للكيلومتر الواحد .

المادة ١٠ - أ - للمدير صرف سلفة للموظف الذي يكلف بمهمة من قبل المؤسسة داخل المملكة او خارجها على ان لا يتجاوز مقدارها المياومة التي يستحقها بمقتضى هذا النظام عن المدة اللازمة لانجاز المهمة المكلف بأدائها .

ب - يشترط تسديد السلفة وتسوية حساب المياومات المستحقة للموظف عند عودته الى مركز عمله .

المادة ١١ - ينقل الموظف بالطائرة عند الضرورة او عندما يتعذر نقله بواسطة نقل اخرى او عندما يكون النقل بالطائرة اقل كلفة من واسطة اخرى وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس وبناء على تنسيب المدير .

المادة ١٢ - جميع الحالات التي تنبأ ولا يعالجها هذا النظام تحال الى المجلس للبت فيها .

هكذا من الأشهر

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢

نظام صندوق الادخار لموظفي المؤسسة البحرية لبناء العقبة

صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لموظفي المؤسسة البحرية لبناء العقبة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكميات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها اذا اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- | | |
|---------------------|---|
| أ - النظام | نظام صندوق الادخار لموظفي المؤسسة البحرية لبناء العقبة . |
| ب - المؤسسة | المؤسسة البحرية لبناء العقبة المشكلة بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة او اي قانون يمل حله . |
| ج - المجلس | مجلس ادارة المؤسسة . |
| د - المدير | مدير عام المؤسسة |
| هـ - الموظف | كل شخص يعمل في المؤسسة براتب شهري مدرجة وظيفته في ميزانية المؤسسة ووثبت في الخدمة الدائمة . |
| و - الراتب | راتب الموظف الاساسي ولا يشمل اية علاوة او منحة او اية مخصصات اخرى . |
| ز - الصندوق | صندوق الادخار لموظفي المؤسسة البحرية لبناء العقبة والمنشأ بموجب هذا النظام . |
| ح - الهيئة الادارية | الهيئة التي تدير الصندوق بموجب احكام هذا النظام . |
| ط - الهيئة العامة | الموظفون المنتسبون الى الصندوق بمقتضى هذا النظام . |
| ي - المدخر | المبلغ الذي يتحقق للموظف في الصندوق حين انتهاء خدماته او حين استحقاقه له بموجب احكام هذا النظام . |
- المادة ٣ - يسري هذا النظام على الموظف منذ تعيينه بالخدمة الدائمة .
- المادة ٤ - الهيئة العامة :

- أ - تجتمع الهيئة العامة في اجتماع عادي مرة خلال الربع الاول لكل سنة بدعوة من الهيئة الادارية تعين فيها زمان ومكان الاجتماع لبحث الامور التالية :
- ١ - الاطلاع على ميزانية الصندوق وحساب الارباح والخسائر ومناقشتها وقرارها وتعيين مدققي الحسابات وتحديد اتعايبهم .
- ٢ - انتخاب اعضاء الهيئة الادارية اذا انتهت مدتهم .
- ٣ - النظر في المواضيع الاخرى التي تعرض عليها .

ب - يعتبر النصاب قانونيا في اجتماعات الهيئة العامة اذا حضر الاجتماع ما لا يقل عن ٥١٪ من عدد المنتسبين للصندوق .

ج - تتألف الهيئة الادارية من سبعة اعضاء اثنين منهم من المجلس والمدير ورئيس قسم المحاسبة بينما يتم انتخاب الثلاثة الباقين من قبل الهيئة العامة وبالطريقة التي يرسمها المجلس .

المادة ٥ - الصندوق :

أ - اموال الصندوق مستقلة عن اموال المؤسسة

ب - يعتبر الصندوق شخصية معنوية مستقلة تمثل الهيئة الادارية التي لها ان تقاضي الغير ولغير ان يقاضيا بالاضافة للصندوق وينوب عنها المدير او من ينييه خطيا بالذات او بواسطة محام .

المادة ٦ - موارد الصندوق :

تتألف موارد الصندوق من الإيرادات التالية :

أ - المبالغ التي يساهم بها الموظف في الصندوق بنسبة ٥٪ من الراتب الاساسي وتقطع شهريا لمجلس الادارة زيادة النسبة الى ١٠٪ من الراتب الاساسي .

ب - مساهمة المؤسسة في الصندوق بنسبة مائة لما يقتطع من رواتب الموظفين .

ج - الفوائد والارباح الاخرى التي تتألف من استثمار اموال الصندوق .

د - الهبات التي تمنحها المؤسسة او اية جهة اخرى للصندوق .

المادة ٧ - أ - يستحق الموظف المنتسب الى الصندوق حين اعتزاله خدمة المؤسسة وحصوله على براءة ذمة منها وكانت خدمته تقل عن عشر سنوات المبلغ الذي اقتطع من رواتبه لحساب الصندوق وما يصيب هذا المبلغ من فوائد وارباح .

ب - يستحق الموظف المنتسب الى الصندوق حين الاستغناء عن خدمته لاصباب صحية او تنسيق في العمل بقصد تخفيض عدد الموظفين او لاي سبب لم يرد في الفقرة (د) من هذه المادة وبعد حصوله على براءة ذمة من المؤسسة بمبلغا يعادل جميع ما اقتطع من رواتبه وما يعادل هذا المبلغ من مساهمة المؤسسة وما يستحقه من فوائد وارباح .

ج - يستحق الموظف المنتسب الى الصندوق حين اعتزاله الخدمة وحصوله على براءة ذمة من المؤسسة وكانت خدمته لا تقل عن عشر سنوات المبالغ المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د - يستحق الموظف المنتسب للصندوق حين انتهاء خدماته بسبب العزل او فقدان الوظيفة وبعد حصوله على براءة ذمة من المؤسسة المبالغ التي اقتطعت من رواتبه لصندوق الادخار والارباح والفوائد المتأتبة من هذه الاموال فقط .

هـ - يستحق الورثة الشرعيون للموظف المنتسب حين وفاته المبلغ المدخر وفقا للفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة ٨ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل عام وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من كل عام .

المادة ٩ - يحق للهيئة الادارية ان تقرض الموظف المنتسب الى الصندوق المبالغ التي تراها مناسبة على ان لا يزيد الحد الاعلى لقرض عن ٧٥٪ من مجموع ما اقتطع من رواتبه لصندوق الادخار ويجوز للمجلس بناء على تنسيب من الهيئة الادارية الموافقة على اقراض الموظف اي مبلغ يتجاوز ذلك وفق الشروط والتعليمات التي يقررها بفائدة لا تتجاوز (٩٪) .

المادة ١٠ - يجوز استثمار اموال الصندوق لاي غاية تجارية غير المذكورة في المادة (٩) من هذا النظام اذا قرر المجلس بناء على تنسيب الهيئة الادارية .

المادة ١١ - جميع الحالات التي تنشأ ولم يعالجها هذا النظام تحال الى المجلس ليقرر ما يراه مناسباً او للبت فيها .

هكذا من المأهول

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات

للقوات المسلحة الأردنية

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي على الوجه الآتي :

١ - بتعديل الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) منها بحيث تصبح قيمة المقتريات الواردة فيها كما يلي على التوالي :

أ - لا تزيد قيمتها على (٢٠٠) مائتي دينار

ب - لا تزيد قيمتها على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار

ج - تزيد قيمتها على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار

د - تزيد قيمتها على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار

هـ - تزيد قيمتها على (٢٠٠) مائتي دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار

٢ - باضافة الفقرة (ك) التالية إليها :

ك - عقد اتفاقات او عقود مع الشركات او الجهات المختصة لغايات استمرار توريد المعدات على ان لا تتجاوز قيمة الاتفاقية او العقد (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار واذا زادت تؤخذ موافقة رئيس الوزراء بتنسب من الوزير .

المادة ٣ - تعدل القيمة الواردة في المادة (٤ ب) من النظام الأصلي بحيث تصبح (لا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار) .

المادة ٤ - تعدل الفقرة (د) من المادة (٨) من النظام الأصلي باضافة مايلي الى نهايتها (وفي حالة اعادة طرح العطاء يتم النشر قبل موعد فتح المناقصات بمدة لا تقل عن عشرة ايام للوازم المطروح عطاؤها ماعدا او عشرين يوما للوازم التي تستوجب الاستيراد من الخارج .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٤) من النظام الأصلي بشطب عبارة (اي من) الواردة بعد عبارة (عدم موافقة) واضافة ما يلي الى آخر الفقرة (وبمالة موافقة المناقصين أو بعضهم على تخفيض اسعارهم يقبل العطاء الاقل) .

المادة ٦ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٦) من النظام الأصلي باضافة ما يلي الى آخرها (وبمالة تخفيض او زيادة الاحالة تعدل قيمة التأمين لتصبح ١٠٪ من قيمة الاحالة) .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٩ - (للاقائد العام تمديد مدة التسليم بعد اقتناعه بالاسباب الموجبة وبناء على توجيه رئيس الدائرة الذي عليه ان يشهد انه لا ضرر من التمديد مع الاحتفاظ بحق التفرغ) .

المادة ٨ - تعدل المادة (٣٧) من النظام الأصلي على الوجه الآتي :

أ - باضافة مايلي الى آخر الفقرة (أ) منها :

(غير انه يحق لافرع المختص ان يكلف الدوائر والمستودعات المعنية بتشكيل لجان استلام من قبلهم) .

ب - باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (هـ) :

هـ - اذا تأخر المتعهد عن الموعد تسليم اللوازم تتبع الاجراءات التالية :

١ - يجوز استلام اللوازم اذا كانت مدة التأخير لا يتجاوز (٦٠) ستين يوما على ان تحاط القيادة العامة (الفرع المختص) علما بذلك :

٢ - اذا زادت مدة التأخير على (٦٠) ستين يوما تطلب موافقة القيادة العامة (الفرع المختص) قبل التوريد .

المادة ٩ - تعدل المادة (٤٠) من النظام الأصلي بحيث تصبح قيمة اللوازم المشتراة (٢٠) عشرين دينارا بدلا من خمسة دنانير :

المادة ١٠ - تعدل المادة (٤٧) من النظام الأصلي باضافة مايلي الى آخرها (ويجوز ان تكون السجلات على شكل بطاقات او اشربة) .

المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (٦٥) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٥ - للاقائد العام بيع اللوازم الجديدة الى الدوائر الحكومية والجيوش العربية أو الخليفة بسعر الكلفة مضافا اليها ٣٪ نفقات دائرة .

هكذا من الأصول

المادة ١٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦٦) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٦ - لقائد العام بيع الوازم الصالحة الى الدوائر الحكومية والجيش العربية او الحليفة بقيمتها الفعلية عند البيع مضافا اليها ٣٪ نفقات دائرة .

المادة ١٣ - يلغى ما جاء في المادة (٦٧) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٧ - لقائد العام بيع الوازم الجديدة والصالحة الى الامن العام والدفاع المدني والخبرات العامة على الوجه التالي :

١ - اذا كانت جديدة بسعر الكلفة فقط

٢ - اذا كانت صالحة بقيمتها الفعلية عند البيع .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٦٨) من النظام الاصيلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازادة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - لقائد العام بيع الوازم الجديدة والصالحة الى المؤسسات والشركات الاهلية بعد التأكد من امكانية الاستغناء عنها اذا كانت قيمتها لا يتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار واذا زادت عن ذلك تؤخذ موافقة الوزير ويستوفى ثمن الوازم المبيعة بسعر الكلفة اذا كانت جديدة وبقيمتها الفعلية عند البيع اذا كانت صالحة مضافا الى ذلك النفقات المذكورة في المادة (٦٤) من هذا النظام .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٧٦) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧٦ - تقدم طلبات الشطب عن طريق المستودعات الرئيسية المختصة الى مسدراء الفروع المختصة في القيادة العامة وقادة الاسلحة والخدمات الخويلين بالصرف بموجب المادة (٦١) لدراستها واخذ موافقة الجهات المختصة على الشطب .

المادة ١٦ - تعدل قيمة الخسارة في الوازم المنصوص عنها في الفقرتين (أ ، ب) من المادة ٨٢ من النظام الاصيلي لتصبح كما يلي :

أ - لا يتجاوز (٢٠٠) مائتي دينار

ب - لا تزيد قيمتها على (٢٠٠) مائتي دينار .

المادة ١٧ - تعدل المادتان ٨٣ ، ٨٤ من النظام الاصيلي بالغاء عبارة (لمدير الوازم العام) الواردة في مطلع كل منها والاستعاضة عنها بعبارة (لمراء الفروع المختصة في القيادة العامة وقادة الاسلحة والخدمات الخويلين بالصرف بموجب المادة (٦١) كل ضمن اختصاصه .

المادة ١٨ - يلغى ما جاء في المادة (٨٥) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨٥ - يشكل مسدراء الفروع المختصة في القيادة العامة وقادة الاسلحة والخدمات الخويلين بالصرف بموجب المادة (٦١) لجائنا لفرز الوازم التي تصبح غير صالحة للاستعمال نتيجة لمرور الزمن على استعمالها او استردادها من الافراد بالتبديل الموسمي وعلى هذه اللجان تقديم توصياتها بكيفية التصرف بها ولها ان تنسب بناء على توصية قائد الوحدة اعفاء الافراد من اعادة بعض الملابس والمهمات الغير صالحة بالتبديل الموسمي وللقائد العام اتخاذ القرار المناسب بالموافقة او عدمها .

أحمد طلال

١٩٧٢/٢/٥

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد اللوزي
أميل الغوري	عبدالله صلاح	صبيحي أمين عمرو	

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدل فواز الروسان
عدنان أبو عوده	يعقوب أبو غوش	مازن العجلوني	

وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحياشنة	محمد خلف	عمر النابلسي

وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية
اليس المشر	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٢/٢/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٧١، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يعدل النظام الاصيل بخلاف المادة (١٣) منه واعادة ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصيل بخلاف الفقرة (و) منها .

١٩٧٢/٢/٥

أحسين بطال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع
اميل القوري	عبدالله صلاح	صبيح امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدل
عدنان ابو عردة	يعقوب ابو غوش	مازن العجلوني	فواز الروسان
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	محمد خلف	عمر عبدالله	عمر النابلسي
وزير المالية والنقل	وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعواق والشؤون والمقدسات الاسلامية
ابنيس المعشر	محمد الفرعان	مصطفى دودين	اسحق الفرعان

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٢/٢/١٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام بدل خدمات الرصيف

والتخزين على البضائع في ميناء العقبة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بدل خدمات الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (ج) منها :

(والبضائع التي تغطي بالشواذر والمخزنة في الساحات)

المادة ٣ - تعدل المادة (٩) من النظام الاصيل باضافة كلمة (غير) قبل عبارة (طريق المتهدين) الواردة فيها :

المادة ٤ - يعدل الجدول المالحق بالنظام الاصيل باضافة العبارة التالية الى الفقرة (٧) منه :

(الآلات الطبية والمقاييس الدقيقة) .

١٩٧٢/٢/١٩

أحسين بطال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع
اميل القوري	عبدالله صلاح	صبيح امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية
ابراهيم الحباشنة	عبدالله ابو عوده	يعقوب ابو غوش	مازن العجلوني
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعواق والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة
سالم المساعده	ابنيس المعشر	اسحق الفرعان	محمد البشير
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار
احمد الشويكي	علي عناد خريس	غالب بركات	علي حسن عوده

هكذا من الله على

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

—•—•—•—

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/٩/٣ رقم ١٤٥٧٨/١/٣ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من قانون نقابة الصيادلة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ حسبما عدلت بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ ويان ما يلي :

- ١ - هل يحق لمن لم يكن صيدليا ويمتلك مستودع ادوية قبل ١٩٦١/٤/١ ان يستمر في ملكيته للمستودع بعد هذا التاريخ اذا عين صيدليا مسجلا ليكون مسؤولا عنه ؟
 - ٢ - اذا كان هنالك مستودع ادوية قائم قبل ١٩٦١/٤/١ . هل يجوز نقل ملكيته لشخص سواء كان المالك الجديد صيدليا او غير صيدلي .
 - ٣ - اذا كان مستودع الادوية قائما قبل ١٩٦١/٤/١ فهل يجوز تحويل ملكيته الى شركة .
 - ٤ - اذا كان المستودع القائم قبل ١٩٦١/٤/١ ملكا لشركة فهل يجوز ان يضم اليها بعد ذلك التاريخ شركاء جدد من غير الصيادلة .
 - ٥ - اذا كان هنالك مستودع ادوية قائم قبل ١٩٦١/٤/١ وتوفي المالك بعد هذا التاريخ هل يحق لورثته الاحتفاظ بملكية المستودع اذا لم يكونوا من الصيادلة ؟
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧١/٩/١١ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

عن النقطة الاولى ، ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من قانون نقابة الصيادلة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على مايلي (يحق لأي كان ان يمتلك مستودعا لبيع الادوية بالجملة غير انه يجب ان يكون في كل مستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع) . اما التعديل الذي ادخل على هذه الفقرة فقد نص على انه (يحق لأي كان ان يمتلك مستودعا لبيع الادوية بالجملة لغاية ١٩٦١/٤/١ غير انه يجب ان يكون في كل مستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع اعتبارا من ذلك التاريخ) .

ويستفاد من هذا التعديل ان واضع القانون بعد ان كان في الأصل يميز لأي كان ولو لم يكن صيدليا ان يمتلك مستودعا لبيع الادوية بالجملة بشرط ان يكون فيه صيدلي مسؤولا عنه ، عاد بموجب التعديل فممنع الترخيص لغير الصيدلي بملكية مثل هذا المستودع اعتبارا من ١٩٦١/٤/١ . وبفس الوقت عالج امر المستودعات التي كانت قائمة عند نفاذ التعديل ومملوكة من قبل شخص غير صيدلي فاجاز بقاء ملكيتها على هذا الوجه بشرط ان يكون في المستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع من ذلك التاريخ

ولهذا فان ما ينبغي على ذلك انه يحق لأي كان ولو لم يكن صيدليا ان يستمر في ملكية مستودع لبيع الادوية بالجملة اذا كانت هذه الملكية سابقة لتاريخ نفاذ التعديل وكان في المستودع صيدلي مسجل ومسؤول عنه من ١٩٦١/٤/١ . عن النقاط ٢ و ٣ و ٤ : بما ان تعديل الفقرة الثالثة المطلوب تفسيرها قد نص على منع الترخيص لاحد بملكية مستودع اعتبارا من ١٩٦١/٤/١ ما لم يكن صيدليا كما اسلفنا ، فانه لا يجوز للمالك المستودع ان ينقل ملكيته لغير صيدلي او الى شركة لم يكن جميع الشركاء من الصيادلة ، وكذلك فلا يجوز لاية شركة تملك مستودعا قبل ذلك التاريخ ان تضم اليها شركاء جدد من غير الصيادلة بعد ١٩٦١/٤/١ .

عن النقطة الخامسة ، بما ان انتقال اي مال لورثة المالك انما يكون بحكم القانون وليس بحكم التعاقد ، فان ما يترتب على ذلك انه اذا كان مستودع ادوية مملوكا لشخص قبل تاريخ ١٩٦١/٤/١ وتوفي المالك بعد هذا التاريخ فان ملكية المستودع تنتقل الى الورثة ولو لم يكونوا من الصيادلة على اعتبار انهم قد حلوا محل المورث بحكم القانون .

هذا ماقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الصحة	لرئاسة الوزراء	مخالف	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	
رئيس قسم الصيدلية		لهما يتعلق بالنقطة الخامسة	المخالفة مربوطة طيا	
خليل القطبواوله	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	موسى الساكت

المخالفة المعطاة من العضو السيد بشير الشريقي في قرار التفسير رقم ١٩٧٢/٤

اتفق مع الاكثية المحترمة فيما جاء بتفسيرها للنقاط الاربع الواردة في طلب التفسير وادخالها في تفسير النقطة الخامسة المتعلقة بجواز احتفاظ الورثة بملكية مستودع ادوية عند وفاة مورثهم بعد تاريخ ١٩٦١/٤/١ وأرى : ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من قانون نقابة الصيادلة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ قد عدلت بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ بالنص الآتي (يحق لأي كان ان يمتلك مستودعا لبيع الادوية بالجملة لغاية ١٩٦١/٤/١ غير انه يجب ان يكون في كل مستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع اعتبارا من ذلك التاريخ) . اي ان واضع القانون قد اجاز لغير الصيدلي امتلاك مستودع ادوية لغاية تاريخ ١٩٦١/٤/١ بشرط ان يكون في المستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع ومنع امتلاك مثل هذا المستودع من غير صيدلي بعد التاريخ المشار اليه .

وفي رأيي ان هذا المنع عام وشامل وبالتالي يشمل ورثة المتوفي غير الصيدلي الذي كان يملك مستودع ادوية قبل تاريخ ١٩٦١/٤/١ وذلك لان الورثة هم غير المورث وقد اعطى المشرع هذا الحق لمورثهم ولم ينص على اعطائه لهم في حال موت المورث ، والحقوقي التي تنتقل للورثة بموت المورث هي الحقوق التي نص عليها في القوانين المرعية وليس منها حق فتح مستودع ادوية فاذا اجاز القانون للمورث ان يفتح مثل هذا المستودع فان هذا الحق لا ينتقل الى ورثته بعد وفاته .

هذا ما اراه في تفسير هذه النقطة :

صدر بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

العضو المخالف

بشير الشريقي

اعلان بطلان قانون

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٧٠ القانون المعدل لقانون النقل على الطرق المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٥٢ الصادر بتاريخ (١) آب سنة ١٩٧٠ ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٣ تاريخ ١٩٧٢/١/١٨ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٩١٢/٢/٨

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احييت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فندلت منه قبولا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاؤه قانونا دائما .

١٩٧٢/٢/٢١

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ قانون الضريبة الاضافية .	٢١٩٥	١٩٦٩/٩/١٧
القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ قانون العفو العام	٢٢٩٦	١٩٧١/٥/١٣
القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية	٢٣٠٢	١٩٧١/٥/٢٩
القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون العفو العام	٢٣٠٣	١٩٧١/٦/١
القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون التعاون	٢٣٠٤	١٩٧١/٦/١
قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي	٢٣٠٥	١٩٧١/٦/٥

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر	٢٣٠٥	١٩٧١/٦/٥
قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون العقوبات	٢٣٠٥	١٩٧١/٦/٥
قانون مؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ قانون وزارة النقل	٢٣٠٩	١٩٧١/٦/٢٤
قانون مؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون المرفعات	٢٣١٠	١٩٧١/٧/١
قانون مؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر	٢٣١٠	١٩٧١/٧/١
قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ قانون حماية اسرار ووثائق الدولة	٢٣١٥	١٩٧١/٨/١
قانون مؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ قانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية	٢٣١٧	١٩٧١/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون تأسيس محكمة الاستئناف العشائرية	٢٣١٧	١٩٧١/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة .	٢٣٢٤	١٩٧١/١٠/٢
قانون مؤقت رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ قانون معدل الطيران الملكي	٢٣٢٤	١٩٧١/١٠/٢
قانون مؤقت رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية	٢٣٣٢	١٩٧١/١١/١٦

هكذا من المأهول

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر	٢٣٠٥	١٩٧١/٦/٥
قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون العقوبات	٢٣٠٥	١٩٧١/٦/٥
قانون مؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ قانون وزارة النقل	٢٣٠٩	١٩٧١/٦/٢٤
قانون مؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون المقرعات	٢٣١٠	١٩٧١/٧/١
قانون مؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر	٢٣١٠	١٩٧١/٧/١
قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ قانون حاية اسرار ووثائق الدولة	٢٣١٥	١٩٧١/٨/١
قانون مؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ قانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية	٢٣١٧	١٩٧١/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون تأسيس محكمة الاستئناف العشائرية	٢٣١٧	١٩٧١/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون دعوى الحكومة .	٢٣١٧	١٩٧١/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ قانون مهمل الطيران الملكي	٢٣٢٤	١٩٧١/١٠/٢
قانون مؤقت رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية	٢٣٣٢	١٩٧١/١١/١٦

هكذا من الأشهر